

كبير الاقتصاديين في مجلس التنمية الاقتصادية:

نمو الإنتاجية والتجارة يساهمان في استدامة النمو الاقتصادي



فؤاد راشد

البحرين تستضيف اجتماع اتحاد البورصات العربية 2015

شارك مدير بورصة البحرين فؤاد عبد الرحمن راشد في اجتماعات اتحاد البورصات العربية في دورته الفاتمة والثلاثين والتي عقدت في جمهورية تونس بتاريخ 16 مايو 2013.

وقد أبدت بورصة البحرين أثناء الاجتماع استعدادها لاستضافة الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات العربية في 2015 حيث حظيت هذه المبادرة بإجماع الأعضاء على أن يتم عقد الاجتماع السنوي القادم في المملكة العربية السعودية الشقيقة في 2014.

وقد أعرب فؤاد عن سروره لاستضافة مملكة البحرين لاجتماعات اتحاد البورصات العربية لما يعكسه من أهمية الدور الذي يقوم به الاتحاد لتطوير قطاع رأس المال والأوراق المالية، ثمنا للجهود التي يبذلها الأمين العام للاتحاد وجميع العاملين في الأمانة العامة للاتحاد في متابعة تنفيذ التوصيات والمشروعات التي يقرها الاتحاد.

وأضاف مدير بورصة البحرين أن البحرين لطالما عملت من خلال الاتحاد في تنفيذ المبادرات التي من شأنها تطوير قطاع سوق رأس المال في الدول العربية بشكل يدعم مشاركة هذا القطاع في عمليات التنمية في مختلف الدول العربية ويساهم في رفع قدرته على استقطاب المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر أنه تم تأسيس اتحاد البورصات العربية في عام 1978، ويبلغ عدد أسواق المال والبورصات الأعضاء فيه حاليا 17 بورصة بالإضافة إلى سبع شركات مفاصة.



مشاركون في ندوة المعهد

البحرين، من المتوقع أن يحقق النمو الإجمالي في العام 2013 نسبة تزيد عن 5% على خلفية الارتفاع الحاصل في إنتاج النفط والتوسع المستمر الذي تشهده القطاعات غير النفطية.

وكان الدكتور كوتيلين قد ألقى كلمته في ندوة عقدت في فندق كراون بلازا في المنطقة الدبلوماسية في العاصمة البحرينية المنامة، وشارك في الندوة التي جاءت تحت عنوان «النمو الاقتصادي المجدي: التجربة العالمية والسياق البحريني»، كل من: خالد حمد المدير التنفيذي للرقابة المصرفية بمصرف البحرين المركزي، والدكتور محمد عمر فاروق رئيس مركز الدراسات المصرفية الإسلامية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، والدكتور يارمو كوتيلين كبير الاقتصاديين في مجلس التنمية الاقتصادية البحرين، ومروة الإسكافي من مجلس التنمية الاقتصادية البحرين.

سيكون له بالغ الأثر في تمكين البحرين من الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات.

وتعليقاً على ذلك، قال الدكتور كوتيلين: «ينبغي علينا عدم الالتفات إلى معدل النمو الاقتصادي في سنة معينة فحسب، بل التركيز أيضاً على نمط التنمية التي تضمن النمو المستدام والشامل. وقبل كل شيء، فإن قياس جودة النمو الاقتصادي يكمن في قدرته على توفير مزيد من الرفاه والفرص للمواطنين البحرينيين في الحاضر والمستقبل».

وقد شهدت البحرين نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4% في عام 2012، مع تحقيق القطاعات غير النفطية نمواً بلغت نسبته 6.7%. بما في ذلك ما حققه قطاع الصناعات التحويلية من نمو وصل إلى أكثر من 9%، وقطاع الخدمات المالية الذي وصلت نسبة النمو فيه إلى 3.5%. ووفقاً لتقديرات مجلس التنمية الاقتصادية

استضاف مجلس التنمية الاقتصادية ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية يوم أمس ندوة ناقش خلالها الدكتور يارمو كوتيلين، كبير الاقتصاديين في مجلس التنمية الاقتصادية، نمو الإنتاجية، خاصة في القطاعات التي تخلق منتجات تجارية مثل الصناعات التحويلية، حيث أكد فيها على ضرورة أن تكون في صلب النمو الاقتصادي المضطرب في المملكة. وقد جاء أغلب النمو الذي شهدته البحرين في العقد الماضي نتيجة للتوسع السريع في عدد من القطاعات مثل الخدمات المالية، وتجارة التجزئة والخدمات، والبناء والعقارات. وبالرغم من أن قطاعات مثل الخدمات المالية ستستمر في لعب دور أساسي بالنسبة للاقتصاد الإقليمي، إلا أن التركيز على التنمية في السنوات المقبلة ستتحول نحو مزيد من القطاعات القابلة للتداول والتي تساهم في خلق قيمة مضافة كبيرة. وتشمل هذه القطاعات الواعدة الخدمات القائمة على المعرفة والصناعات التحويلية.

وأكد الدكتور كوتيلين على أهمية الاستثمار المستدام كمحرك للنمو، ضارباً مثالا حياً على ذلك من خلال تسليطه الضوء على تجربة اليابان في فترة ما بعد الحرب وما بات يعرف بالنمو الآسيوي. وأشار إلى أن إحدى المزايا التنافسية الرئيسية للبحرين خلال السنوات المقبلة سيكون في ارتفاع نسبة فئة الشباب، ولذا فإن الاستثمار في هؤلاء الشباب له أهمية كبرى لضمان استدامة النمو في القطاعات غير النفطية. وفي هذا الخصوص، فالبحرين يمكنها أن تستفيد من سجلها في قطاع التعليم والإصلاح وتحريك الاقتصاد لتبني عليه المستقبل. كما أن تسهيل الوصول إلى رأس المال عن طريق تطوير سوق المال، وخلق مناخ استثماري ملائم

إكسبريس موني والاتحاد للتأمين يطلقان:

برنامج تأمين على الحياة مجاني لمحوالي الأموال من الخليج



مسؤولو الشركتين خلال حفل توقيع الاتفاق

أطلقت شركة إكسبريس موني التي تنشط في مجال تحويل الاموال بالتعاون مع شركة الاتحاد للتأمين برنامج للتأمين على الحياة، وقالت عنه بأنه «برنامج مجاني لمحوالي الاموال عبر شركة اكسبريس موني لتحويل الاموال من دول مجلس التعاون الخليجي لذويهم»، مشيرة إلى أنها «قد صممت هذه الخدمة خصيصاً لتتناسب مع فئة العمالة الأقل دخلاً وأكثر أجهداً».

وقال بيان لشركة إكسبريس موني: «إن النظام الرائد سوف يوفر التأمين على الحياة للعامل محول الاموال بداية من 1500 دينار بحريني بما فيهم 500 دينار من نفقات إعادة رفات الى الوطن في حال الوفاء، وهذا الامر لا تغطيه العديد من شركات التأمين». وتابع البيان قائلاً: «ستكون فائدة التأمين على الحياة متاحة لأي شخص

إلى الطبقة اصحاب اليقات الزرقاء والتي لا يؤمن على حياتها من قبل أي شركة من شركات التأمين بسبب ظروف العمل الخطرة المحيطة بهم خاصة في مواقع البناء والمصانع وغيرها ونحن بالتالي بداننا تطبيق هذا البرنامج من أجل الوصول إلى هؤلاء المهاجرين ومنحهم فرصة لتأمين أنفسهم».

ومن جانبه قال رئيس شركة الاتحاد للتأمين عثمان خدامي «نحن فخورون للدخول في شراكة استراتيجية مع واحدة من العلامات التجارية الرائدة في مجال تحويل الأموال في العالم».

وأضاف خدامي «على مدى الأشهر القليلة المقبلة تعتزم شركة إكسبريس موني لتقديم هذه الخدمة إلى مجموعة واسعة من العملاء وسوف تضيف المزيد الدول إلى القائمة الحالية، استناداً إلى استجابة الجمهور المستهدف».

شركة إكسبريس موني، بغض النظر عن قدر المال المحول»، وقال نائب الرئيس ورئيس الأعمال بشركة إكسبريس موني سودهيش جريان: «الغالبية العظمى من العمالة الوافدة المقيمة والعاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتنتمي

قام بتحويل الأموال من خلال شركة إكسبريس موني لمدة شهر واحد، اعتباراً من اليوم الذي يقوم فيه العمال بالتحويل ولمدة 30 يوماً يمكن الاستفادة من هذا البرنامج دون دفع اية تكاليف في حال تحويل المال على أساس شهري من خلال

بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.. تومسون:

مؤشر جديد لقياس تطور الخدمات المالية الإسلامية

أعلنت تومسون رويترز المصدر العالمي الرائد للمعلومات الذكية للشركات والمحترفين عن إطلاق مؤشر يرصد نمو قطاع الخدمات المالية الإسلامية وذلك بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وهي نافذة تمويل القطاع الخاص لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويرتكز هذا المؤشر على مقياس كمي بحيث يعكس نمو الصناعة المالية الإسلامية في جميع أسواق العالم. ويعد المؤشر إضافة نوعية للخدمات التي تقدمها تومسون رويترز في مجال القطاع المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية من ضمنها البيانات، والأبحاث والإخبار التحليلية.



توقيع الاتفاقية بين الجانبين

التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص: «تهدف هذه الخطوة إلى تلبية الطلب العالمي المتزايد للحصول على معلومات دقيقة وشفافة. نحن ندرك ان هذا القطاع يتطلب معايير متكاملة لرصد أدائه ومتابعة نموه المستمر. وفي هذا الإطار، يسعدنا ان نتعاون مع تومسون رويترز بهدف دعم مسيرة نمو قطاع الخدمات المالية

ويوفر المؤشر مصدراً موثوقاً للمعلومات الموضوعية، وهو ما يعد حاجة أساسية لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية. ويرتكز المؤشر على خمسة مكونات رئيسية من ضمنها التطور الكمي والمالي لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية ومستويات المعرفة بقطاع الخدمات المالية الإسلامية.

وقال راسل هاوورث، المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تومسون رويترز: «تقوم تومسون رويترز بدور ريادي في تطوير وقياس مؤشرات عديدة الأسواق الرئيسية حول العالم. تؤكد هذه المبادرة على نمو قطاع الخدمات المالية الإسلامية من جهة والتزامنا بتطوير مؤشرات دقيقة وشفافة في ذات الوقت».

وقال خالد العبودي الرئيس



عجيل الجاسم

الجاسم: دول الخليج على قناعة بتحقيق مبدأ التنمية المستدامة

قال المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية عجيل أحمد الجاسم ان دول الخليج على قناعة بتحقيق مبدأ التنمية المستدامة لشعوبها وذلك يتجسد في اهتمامها برسم السياسات الاجتماعية من خلال وضع المشروعات والبرامج وتنفيذها بما يؤدي إلى إقامة المجتمع الآمن على النحو الذي يكفل الاطمئنان والاستقرار لحاضر ومستقبل المواطنين، وبناء الخطط الضامنة لمواجهة أي خطر قد يحدث بهم بشكل مفاجئ.

وبين الجاسم أن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية يعي تماماً أهمية تضمين إدارة المخاطر الاجتماعية في رسم السياسات الاجتماعية، ويقدم المجلس أنشطة وفعاليات علمية وأكاديمية تسلط الضوء على موضوع إدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية من خلال التعرف على مفهوم المخاطر الاجتماعية وكيفية دمجها في السياسات الاجتماعية، وتحديد أهم المخاطر الاجتماعية ومؤشراتها وطرق قياسها، وآليات إدارة المشاريع الاجتماعية في أوقات الأزمات، وخطواتها، والتعرف على بيئة العمل وعناصرها الرئيسية المعرضة للمخاطر.

وأكد الجاسم أن تحقيق الوعي الكامل فيما يتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية يساهم في إدارة التخطيط ورصد المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية وترجمتها في إدارات العمل في وزارات الشؤون الاجتماعية.

جاء ذلك في افتتاح أعمال ندوة «إدارة المخاطر الاجتماعية» يوم أمس الأول (الانثنين)، التي تنظمها وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى للأمن الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتنسيق مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.